المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 21 آيار 2026
No.21 May 2026

سياسات تركيا المائية تجاه العراق واثرها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

م.م شهد سعد محمد علي الخفاجي
Shahd.ali.bscle@uobylon.edu.iq
جامعة بابل / كلية التربية الاساسية / قسم الجغرافيا

المبحث الاول

الملخص

يتناول هذا البحث طبيعة العلاقات الجيوسياسية بين العراق وتركيا، مع التركيز على جذورها التاريخية وتطورها السياسي خلال القرن العشرين، وصولاً إلى التحديات المعاصرة التي تحكم هذه العلاقة، وفي مقدمتها قضية المياه. وقد بيّن البحث أن هذه العلاقات تشكلت في إطار تداخل معقد بين الجغرافيا والتاريخ والمصالح الاستراتيجية، حيث لعب الإرث العثماني والموقع الجغرافي دوراً جوهرياً في تحديد مسارها. كما يسلط البحث الضوء على أزمة المياه بوصفها أحد أهم القضايا الاستراتيجية بين الدولتين ، نتيجة سيطرة تركيا على منابع نهري دجلة والفرات وتنفيذها لمشاريع مائية كبرى، الأمر الذي انعكس سلباً على الأمن المائي في العراق . وقد ترتب على هذه الأزمة آثار متعددة شملت الجوانب الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تمثلت في تراجع الإنتاج الزراعي، وازدياد الفقر والهجرة الداخلية، فضلاً عن تصاعد التوترات السياسية. ويخلص البحث إلى أن معالجة هذه الأزمة تتطلب تبني سياسات مائية متكاملة، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير إدارة الموارد المائية داخلياً، بما يضمن تحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة في العراق.

Türkiye's Water Policies Towards Iraq and Their Impact on Achieving Sustainable Development Goals

Shahd Saad Mohammed Ali Al-Khafaji
Shahd.ali.bscle@uobylon.edu.iq
University of Babylon / College of Basic Education / Department of Geography

Abstract

This study examines the geopolitical relations between Iraq and Turkey, focusing on their historical roots, political development throughout the twentieth century, and the contemporary challenges shaping these relations, particularly the water issue. The research highlights that these relations have been formed within a complex interaction of geography, history, and strategic interests, with the Ottoman legacy and geographic location playing a central role. The study also emphasizes the water crisis as one of the most critical strategic issues between the two countries, due to Turkey’s control over the headwaters of the Tigris and Euphrates rivers and its implementation of major water projects. This situation has negatively impacted Iraq’s water security and led to significant consequences across agricultural, economic, social, and political sectors, including declining agricultural production, increased poverty, internal migration, and rising political tensions. The research concludes that

addressing this crisis requires integrated water policies, enhanced regional cooperation, and improved domestic water resource management to ensure water security and sustainable development in Iraq.

المقدمة

تُعـدّ العلاقـات الجيوسياسـية بـين العـراق وتركيـا مـن القضـايا المهمـة فـي إطـار دراسـة التفـاعلات الإقليميـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، نظـراً لمـا تتمتـع بـه الـدولتان مـن موقـع جغرافـي اسـتراتيجي، فضـلاً عـن امتـدادهما التـاريخي المشـترك الـذي يعـود إلـى حقـب زمنيـة طويلـة، ولا سـيما خـلال فتـرة الحكـم العثمـاني. وقـد أسـهم هـذا الإرث التـاريخي، إلـى جانـب التـداخل الجغرافـي وتشـابك المصـالح الاقتصادية والأمنية، في تشكيل طبيعة العلاقة بين البلدين عبر مراحل مختلفة من التقارب والتوتر.

وفـي ظـل التحـولات السياسـية التـي شـهدتها المنطقـة بعـد انهيـار الدولـة العثمانيـة وظهـور الـدول القوميـة، أخـذت العلاقـات العراقيـة–التركيـة طابعـاً جديـداً اتسـم بـالتنظيم الدبلوماسـي والتعـاون المشـروط بالمصـالح المشـتركة، إلا أنهـا بقيـت خاضـعة لمجموعـة مـن التحـديات المعقـدة، فـي مقـدمتها القضايا الحدودية، والمسألة الكردية، وملف الموارد المائية المشتركة.

وتبـرز قضـية الميـاه بوصـفها أحـد أهـم الملفـات الاسـتراتيجية فـي هـذه العلاقـة، حيـث يعتمـد العـراق بشـكل كبيـر علـى ميـاه نهـري دجلـة والفـرات، اللـذين تنبـع مصـادرهما الرئيسـة مـن الأراضـي التركيـة، الأمـر الـذي أوجـد حالـة مـن عـدم التـوازن فـي الـتحكم بـالموارد المائيـة، وأسـهم فـي تصـاعد الخلافـات بين البلدين، خاصة مع تنفيذ تركيا لمشاريع مائية كبرى ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول.

ومـن هـذا المنطلـق، يهـدف هـذا البحـث إلـى تحليـل طبيعـة العلاقـات الجيوسياسـية بـين العـراق وتركيـا، مـع التركيـز علـى السياسـة المائيـة التركيـة وانعكاسـاتها علـى العـراق، مـن خـلال دراسـة الأبعـاد التاريخيـة والسياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة لهـذه العلاقـة، وصـولاً إلـى استشـراف مسـتقبلها فـي ضوء التحديات الراهنة وإمكانيات التعاون الإقليمي.

كلمات مفتاحية

العراق , تركيا,دجلة ,الفرات ،التحديات ,السياسة المائية ,العلاقات الجيو سياسية ,مشروع الغاب

اولا - مشكلة البحث

تصـاعد التحـديات الجيوسياسـية بـين العـراق وتركيـا، ولاسـيما فـي مـا يتعلـق بـإدارة المـوارد المائيـة المشـتركة، فـي ظـل سـيطرة تركيـا علـى منـابع نهـري دجلـة والفـرات، وتنفيـذها لمشـاريع مائيـة كبـرى أثـرت بشـكل مباشـر علـى حصـة العـراق المائيـة. وقـد أدى ذلـك إلـى تفـاقم أزمـة الميـاه فـي العـراق، وانعكاسـاتها السـلبية علـى مختلـف القطاعـات الحيويـة، خاصـة الزراعـة والاقتصـاد والاسـتقرار الاجتماعي.

وعلـى الـرغم مـن وجـود اتفاقيـات ثنائيـة بـين البلـدين، إلا أنهـا لـم تحقـق حلـولاً فعالـة أو مسـتدامة لتنظـيم تقاسـم الميـاه، ممـا يثيـر تسـاؤلات حـول مـدى قـدرة العـراق علـى إدارة هـذه الأزمـة فـي ظـل التحـديات الداخليـة والخارجيـة، وحـول طبيعـة الـدور الـذي تلعبـه السياسـة المائيـة التركيـة فـي تشـكيل واقـع الأمـن المائي العراقي.

ومن هنا، تنطلق مشكلة البحث للإجابة عن التساؤل الرئيس: كيف تؤثر السياسة المائية التركية على الأمن المائي في العراق، وما هي انعكاساتها الجيوسياسية على العلاقات بين البلدين؟

ثانيا-فرضيات البحث

وهي:

1_ تسهم السياسة المائية التركية في تقليص الحصة المائية للعراق، نتيجة التحكم بمنابع نهري دجلة والفرات وتنفيذ مشاريع السدود الكبرى.

2_ تؤدي أزمة المياه إلى تداعيات متعددة الأبعاد في العراق تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يهدد الأمن الوطني.

3_ تتسم العلاقات العراقية–التركية بالتداخل بين التعاون والصراع، حيث تجمعهما مصالح اقتصادية مشتركة تقابلها خلافات مائية وأمنية.

4_ ضعف الإدارة الداخلية للموارد المائية في العراق يسهم في تفاقم أزمة المياه إلى جانب العوامل الخارجية.

5_ يمكن تقليل حدة الأزمة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي وتبني استراتيجيات مائية حديثة قائمة على الإدارة المستدامة للموارد.

ثالثا- أهداف البحث

1_ تحليل الجذور التاريخية والجيوسياسية للعلاقات بين العراق وتركيا وفهم طبيعة تطورها عبر الزمن.

2_

دراسة السياسة المائية التركية وأثرها على الموارد المائية في العراق.

تحديد أبرز تداعيات أزمة المياه في العراق على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تقييم طبيعة العلاقات العراقية–التركية في ظل التحديات المعاصرة، خاصة ما يتعلق بالمياه والأمن.

اقتراح حلول واستراتيجيات عملية لتعزيز إدارة الموارد المائية في العراق وتحقيق الأمن المائي.

إبراز أهمية التعاون الإقليمي والدولي في معالجة قضايا المياه المشتركة.

رابعا - منهجيه البحث

اعتمد منهج الوصفي التحليلي كما تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقات المائية العراقية - التركية والوقوف على اهم المحطات والاحداث التي اسهمت في خلق تلك السياسات بين البلدين .

خامسا -هيكلية البحث

يتضـمن البحـث مبحثـان الاول الاطـار النظـري اضـافة الداربعـة محـاور اولا الجـذور التاريخيـة للعلاقـات الجيوسياسـية بـين العـراق وتركيـا وثانيـا تطـور العلاقـات السياسـية بـين العـراق وتركيـا فـي القـرن العشـرين ثالثـاً: الأبعـاد الجيوسياسـية للعلاقـات العراقيـة التركيـة رابعـاً: التحـديات المعاصـرة ومسـتقبل العلاقـات الجيوسياسـية بـين العـراق وتركياوكمـا يتضـمن المبحـث الثـاني علـى السياسـة المائيـة التركية وانعكاساتها على العراق

أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات الجيوسياسية بين العراق وتركيا

وتعتبـر العلاقـات الجيوسياسـية بـين العـراق وتركيـا مـن العلاقـات الإقليميـة التـي تمتـد جـذورها إلـى أعمـاق التـاريخ، إذ إن المنـاطق التـي يشـكلها البلـدان اليـوم تربطهمـا روابـط سياسـية واقتصـادية وثقافيـة منـذ قـرون عديـدة. خضـعت الأراضـي العراقيـة للسـيطرة العثمانيـة منـذ القـرن السـادس عشـر بعـد الصـراع العثمـاني الصـفوي، حيـث أصـبحت ولايـات بغـداد والموصـل والبصـرة جـزءاً مـن الهيكـل الإداري والسياسـي للدولـة العثمانيـة. وأدى هـذا الارتبـاط التـاريخي إلـى تكـوين شـبكة معقـدة مـن العلاقـات السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة بـين أهـل الأناضـول وبـلاد الرافـدين، وهـو مـا انعكـس فيما بعد على طبيعة العلاقات بين البلدين بعد قيام الدولة العراقية الحديثة في بداية القرن العشرين[1].

وقـد سـاهم الموقـع الجغرافـي لكـل مـن العـراق وتركيـا فـي جعـل العلاقـة بينهمـا علاقـة اسـتراتيجية ذات أبعـاد متعـددة، حيـث يمثـل العـراق بوابـة تركيـا الجنوبيـة إلـى الخليـج العربـي والعـالم العربـي، بينمـا تمثـل تركيـا منفـذاً جغرافيـاً مهمـاً للعـراق نحـو أوروبـا والبحـر الأسـود. ومـن هـذا المنطلـق، لـم يكـن التفاعـل الجيوسياسـي بـين البلـدين مجـرد علاقـة بـين دولتـين جـارتين، بـل كـان جـزءًا مـن شـبكة أوسـع مـن التفـاعلات الإقليميـة التـي تتـداخل فيهـا المصـالح الاقتصـادية والاسـتراتيجية والأمنيـة. ولـذلك فـإن فهـم طبيعـة هـذه العلاقـات يتطلـب العـودة إلـى جـذورها التاريخيـة وتحليـل تطورهـا فـي ضـوء التحـولات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين[2].

كمـا تـرك الإرث العثمـاني بصـماته الواضـحة علـى طبيعـة العلاقـات السياسـية بـين العـراق وتركيـا، إذ أن العديـد مـن القضـايا التـي ظهـرت لاحقـاً فـي العلاقـات الثنائيـة كـان أصـلها فـي الترتيبـات السياسـية التـي تشـكلت فـي العهـد العثمـاني. علـى سـبيل المثـال، تعتبـر قضـية ولايـة الموصـل مـن أبـرز القضـايا التاريخيـة التـي شـكلت محـورا مهمـا فـي العلاقـات بـين البلـدين خـلال السـنوات الأولـى لتأسـيس الدولـة العراقيـة، حيـث طالبـت تركيـا بضـم الدولـة إلـى أراضـيها بنـاء علـى اعتبـارات تاريخيـة وجغرافيـة وديموغرافيـة، فـي حـين أصـرت الحكومـة العراقيـة علـى ضـمها إلـى الدولـة العراقيـة الناشـئة باعتبارهـا جزءا من الأراضي العراقية تاريخيا وإداريا[3].

وأدى هـذا الخـلاف إلـى تـدخل المجتمـع الـدولي ممـثلا بعصـبة الأمـم التـي أصـدرت قرارهـا عـام 1925 بضـم محافظـة الموصـل إلـى العـراق، وهـو القـرار الـذي شـكل نقطـة تحـول مهمـة فـي مسـار العلاقـات العراقيـة التركيـة. ورغـم أن تركيـا قبلـت هـذا القـرار لاحقـاً بتوقيـع معاهـدة أنقـرة عـام 1926، إلا أن القضـية تركـت آثـاراً سياسـية ونفسـية اسـتمرت لفتـرة طويلـة فـي العلاقـات بـين البلـدين، حيـث ظلـت قضـية الموصـل حاضـرة فـي بعـض الخطابـات السياسـية التركيـة، خاصـة فـي سـياق الحـديث عـن الروابط التاريخية والثقافية بين تركيا وشمال العراق[4].

وفي ضوء هذه الخلفية التاريخية، يمكن القول إن العلاقات العراقية التركية تشكلت في إطار التوازنات الإقليمية المعقدة، حيث تأثرت هذه العلاقات بعوامل متعددة، منها التحولات السياسية في المنطقة، وتوازن القوى الإقليمي المتغير، فضلا عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية المشتركة بين البلدين. ومن هنا فإن دراسة البعد التاريخي لهذه العلاقات تمثل مقدمة أساسية لفهم طبيعة التفاعلات الجيوسياسية التي تحكم العلاقة بين العراق وتركيا في الوقت الحاضر[5].

ثانياً: تطور العلاقات السياسية بين العراق وتركيا في القرن العشرين

شهدت العلاقات السياسية بين العراق وتركيا خلال القرن العشرين مراحل متعددة من التقارب والتباعد، تأثرت جميعها بالتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وظهور الدول القومية الحديثة. وبعد قيام الجمهورية التركية عام 1923 وإعلان المملكة العراقية عام 1921، بدأت العلاقات بين البلدين تأخذ طابعاً دبلوماسياً رسمياً، حيث سعت الحكومتان إلى تنظيم علاقاتهما في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز التعاون بينهما[6].

وأبرز هذه الاتفاقيات معاهدة أنقرة عام 1926 التي حسمت مسألة الحدود بين العراق وتركيا. ونصت المعاهدة على الاعتراف بضم ولاية الموصل إلى العراق مقابل حصول تركيا على نسبة من عائدات نفط الموصل لمدة خمسة وعشرين عاماً. ومثلت هذه المعاهدة خطوة مهمة نحو تطبيع العلاقات بين البلدين، حيث ساهمت في إزالة أحد أبرز مصادر التوتر بينهما وفتحت المجال أمام تطور التعاون السياسي والاقتصادي في السنوات اللاحقة[7].

شهدت العلاقات بين العراق وتركيا خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، درجة من التقارب السياسي، خاصة في ظل التحديات الأمنية التي كانت تواجه دول المنطقة في ذلك الوقت. وسعى البلدان إلى تعزيز التعاون الإقليمي من خلال الانضمام إلى عدد من الترتيبات الأمنية المشتركة، مثل حلف سعد آباد الذي تم توقيعه عام 1937 بين العراق وتركيا وإيران وأفغانستان بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومنع التدخل الخارجي في شؤون الدول الأعضاء[8].

وفي مرحلة لاحقة، وتحديداً خلال فترة الحرب الباردة، دخلت العلاقات العراقية التركية مرحلة جديدة من التفاعل السياسي في إطار التحالفات الدولية التي تشكلت في ذلك الوقت. انضم العراق وتركيا إلى حلف بغداد عام 1955، والذي كان يهدف إلى إنشاء نظام أمني إقليمي لمواجهة النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط. ورغم أن هذا التحالف لم يدم طويلا بسبب التغيرات السياسية التي شهدها العراق بعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958، إلا أنه يعكس طبيعة التفاعلات الجيوسياسية التي حكمت العلاقات بين البلدين في تلك المرحلة[9].

وخلال العقود التالية، تأثرت العلاقات العراقية التركية أيضًا بعدد من القضايا الإقليمية، بما في ذلك القضية الكردية، التي شكلت أحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الثنائية. إن وجود التجمعات السكانية الكردية في كل من العراق وتركيا جعل من هذه القضية قضية أمنية مشتركة بين البلدين، مما دفعهما تارة إلى التعاون الأمني لمواجهة الحركات المسلحة، وتارة أخرى إلى توترات سياسية بسبب اختلاف مواقفهما تجاه بعض التطورات في شمال العراق[10].

ثالثاً: الأبعاد الجيوسياسية للعلاقات العراقية التركية

وللعلاقات بين العراق وتركيا أبعاد جيوسياسية متعددة تنبع من طبيعة موقعهما الجغرافي في الشرق الأوسط. وتمثل تركيا جسراً جغرافياً يربط بين آسيا وأوروبا، بينما يمثل العراق مركزاً مهماً في منطقة الخليج العربي وبلاد الرافدين. وهذا الموقع الاستراتيجي جعل العلاقة بين البلدين ذات أهمية كبيرة ليس على المستوى الثنائي فحسب، بل أيضا في إطار التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة[11].

ومن أبرز مظاهر الأهمية الجيوسياسية للعلاقات بين البلدين، مسألة الموارد المائية المشتركة، وخاصة مياه نهري دجلة والفرات، التي تنبع من الأراضي التركية وتتدفق عبر الأراضي السورية والعراقية. وأثار تنفيذ تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول ((GAP، الذي يتضمن بناء عدد كبير من السدود على هذين النهرين، مخاوف عراقية بشأن تأثير هذه المشاريع على حصة العراق المائية. وشكلت هذه القضية أحد أبرز الملفات المؤثرة على العلاقات السياسية بين البلدين منذ الثمانينيات وحتى الوقت الحاضر[12].

إضافة إلى ذلك، تلعب المصالح الاقتصادية دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الجيوسياسية بين العراق وتركيا. ويعد العراق أحد أهم الشركاء التجاريين لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين نموا ملحوظا في العقود الأخيرة. ويمثل خط أنابيب النفط الذي يربط حقول كركوك بميناء جيهان التركي أحد أهم مشاريع التعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ يوفر للعراق منفذاً مهماً لتصدير النفط إلى الأسواق العالمية عبر البحر الأبيض المتوسط[13].

ومن الناحية الأمنية، يواجه البلدان عدداً من التحديات المشتركة التي تدفعهما إلى التنسيق في بعض الملفات الأمنية، مثل مكافحة الإرهاب وضبط الحدود المشتركة. لكن هذه القضايا قد تتحول في بعض الأحيان إلى مصدر توتر، خاصة في ظل العمليات العسكرية التي تنفذها تركيا داخل الأراضي العراقية لملاحقة عناصر من حزب العمال الكردستاني، وهو ما يثير في كثير من الأحيان اعتراضات من الجانب العراقي بسبب ما يعتبره انتهاكاً للسيادة الوطنية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال العلاقات العراقية التركية تتميز بدرجة من الاستمرارية والتفاعل الإيجابي، حيث يدرك الطرفان أن التعاون بينهما يمثل عاملا مهما لتحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز المصالح المشتركة. ولذلك فإن مستقبل هذه العلاقات سيبقى مرتبطاً بقدرة البلدين على إدارة الخلافات القائمة بينهما في إطار الحوار والتفاهم المتبادل بما يحقق مصالحهما الاستراتيجية المشتركة14.

"رابعاً: التحديات المعاصرة ومستقبل العلاقات الجيوسياسية بين العراق وتركيا.

شهدت العلاقات الجيوسياسية بين العراق وتركيا خلال العقود الأخيرة تحولات مهمة مرتبطة بطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. وبعد عام 2003، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة اتسمت بدرجة أكبر من التعقيد، نتيجة التغيرات السياسية التي شهدها العراق عقب سقوط النظام السابق، وظهور جهات فاعلة جديدة في المشهد السياسي العراقي، إضافة إلى الدور الإقليمي المتزايد لتركيا في المنطقة. وأدى ذلك إلى إعادة صياغة طبيعة العلاقات بين البلدين في إطار توازنات سياسية وأمنية واقتصادية جديدة، مما جعل هذه العلاقات أحد الملفات المهمة في السياسة الخارجية لكل من العراق وتركيا[15]. ومن أبرز التحديات التي تواجه العلاقات العراقية التركية في المرحلة الحالية، مسألة أمن الحدود والأنشطة

المسلحة لحزب العمال الكردستاني في المناطق الجبلية الواقعة شمالي العراق. وتعتبر تركيا وجود هذا الحزب في تلك المناطق تهديدا مباشرا لأمنها القومي، وهو ما دفعها إلى تنفيذ عدد من العمليات العسكرية داخل الأراضي العراقية خلال السنوات الماضية. وأثارت هذه العمليات جدلا سياسيا داخل العراق، حيث ترى الحكومة العراقية أن هذه التحركات تمثل انتهاكا للسيادة الوطنية، في حين تؤكد تركيا أن عملياتها العسكرية تستهدف فقط التنظيمات المسلحة التي تهدد أمنها الوطني. ويعكس هذا الوضع مدى تعقيد العلاقة الأمنية بين البلدين، حيث تتداخل الاعتبارات السيادية مع متطلبات الأمن الإقليمي[16]. إضافة إلى ذلك، تشكل مسألة الموارد المائية أحد أبرز التحديات الاستراتيجية في العلاقات العراقية التركية. ويعتمد العراق بشكل كبير على مياه نهري دجلة والفرات لتلبية احتياجاته الزراعية والاقتصادية، في حين تتمتع تركيا بالسيطرة الجغرافية على منابع هذين النهرين. وأدى تنفيذ تركيا لمشاريع مائية ضخمة ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول، إلى انخفاض كميات المياه المتدفقة إلى العراق، الأمر الذي أثار مخاوف عراقية بشأن تأثير هذه المشاريع على الأمن المائي للبلاد. ولذلك، أصبحت مسألة تقاسم المياه محوراً مهماً في المناقشات الثنائية بين البلدين، حيث يسعى العراق للتوصل إلى اتفاقيات تضمن حصوله على حصة عادلة من المياه، في حين تؤكد تركيا على أن إدارة هذه الموارد يجب أن تتم في إطار التعاون الإقليمي والتنمية المشتركة[17]. وعلى الرغم من هذه التحديات، شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث يعد العراق أحد أهم الشركاء التجاريين لتركيا في الشرق الأوسط. وشهد حجم التبادل التجاري بين البلدين زيادة كبيرة، خاصة في مجالات الطاقة والتجارة والنقل والبنية التحتية. كما تمثل تركيا منفذا مهما للصادرات العراقية إلى الأسواق الأوروبية عبر ميناء جيهان، فيما تعتمد الأسواق العراقية بشكل كبير على السلع والمنتجات. وقد عزز هذا التشابك الاقتصادي المصالح المشتركة بين البلدين، مما ساهم في خلق نوع من الاعتماد المتبادل يدفع الطرفين إلى الحفاظ على مستوى معين من الاستقرار في العلاقات الثنائية[18]. كما تلعب التحولات الجيوسياسية في المنطقة دورا مهما في تحديد مستقبل العلاقات العراقية التركية. إن تصاعد المنافسة الإقليمية بين عدد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، مثل إيران وتركيا وبعض الدول العربية، جعل من العراق ساحة مهمة للتفاعل الجيوسياسي بين هذه القوى. وفي هذا السياق، تحرص تركيا على تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في العراق، خاصة في مناطق الشمال، في إطار سعيها لحماية مصالحها الاستراتيجية وتعزيز دورها الإقليمي. ومن ناحية أخرى، يسعى العراق إلى تحقيق نوع من التوازن في علاقاته الخارجية بما يضمن الحفاظ على سيادته الوطنية وتجنب التورط في الصراعات الإقليمية[19]. ومن المتوقع أن تتحدد طبيعة العلاقات العراقية التركية في المستقبل في ضوء قدرة الطرفين على إدارة القضايا الخلافية بينهما بطريقة دبلوماسية تعتمد على الحوار والتفاوض. وتمثل القضايا المتعلقة بالمياه وأمن الحدود والتعاون الاقتصادي ملفات أساسية في هذه العلاقات، وقد تتحول إلى فرص لتعزيز التعاون إذا تم التعامل معها في إطار المصالح المشتركة. إن تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والنقل والتجارة يمكن أن يساهم في بناء شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين البلدين، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة للتعاون الإقليمي لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجه دول المنطقة. في ضوء ما سبق، يمكن القول إن العلاقات الجيوسياسية بين العراق وتركيا ستبقى محكومة بعوامل الجغرافيا والتاريخ والمصالح المتبادلة. إن الموقع الجغرافي المشترك والترابط الاقتصادي والروابط التاريخية، تجعل من الصعب على البلدين تجاهل أهمية التعاون بينهما، على الرغم من وجود عدد من القضايا الخلافية. ولذلك فإن مستقبل هذه العلاقات سيعتمد إلى حد كبير على قدرة القادة السياسيين في البلدين على بناء رؤية استراتيجية مشتركة تقوم على احترام السيادة الوطنية وتعزيز المصالح المتبادلة بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة برمتها.[20]

المبحث الثاني

السياسة المائية التركية وانعكاساتها على العراق

يعدّ المياه من أهم الموارد الحيوية في حياة الكائنات الحية كافة، وهو أساس الاستقرار البشري والتنمية الاقتصادية. فالإنسان يمكن أن يستغني عن النفط لكن لا يستطيع الاستغناء عن الماء. وعلى الرغم من كون المياه موردًا متجددًا نسبيًا، إلا أنها قد تتعرض للاستنزاف وسوء الإدارة، بخلاف الموارد الناضبة كالنّفط الذي يؤدي استغلاله إلى آثار بيئية ملوِّثة.

وتبرز قضية المياه في العلاقات العراقية–التركية بوصفها إحدى أكثر القضايا تعقيدًا، ولاسيما ما يتعلق بمياه نهري نهر دجلة ونهر الفرات، اللذين يشكلان العمود الفقري للأمن المائي العراقي. فتركيا تُعد دولة منبع، في حين يُعد العراق دولة مصب، الأمر الذي أوجد حالة من التوتر السياسي المستمر نتيجة الخلاف حول تقاسم المياه. وقد أخذت قضية المياه بعدًا دوليًا متزايدًا في ظل الدراسات التي تحذر من تناقص الموارد المائية العذبة عالميًا، مما ينذر بصراعات مستقبلية على هذا المورد الحيوي[21].

اولا : **جذور المشكلة المائية بين العراق وتركيا**

ترجع جذور الخلاف إلى المرحلة العثمانية، إذ كانت أراضي العراق جزءًا من الدولة العثمانية، وكان يُنظر إلى نهري دجلة والفرات ضمن المجال الجغرافي للدولة العثمانية. وبعد انهيار الدولة العثمانية واستقلال العراق، برزت إشكالية تقاسم المياه بين دولة المنبع (تركيا) ودول المجرى (العراق وسوريا)، لتتحول إلى قضية سياسية ذات أبعاد استراتيجية.[22]

ثانيا: أسباب أزمة المياه بين العراق وتركيا

1- بناء السدود في دول المنبع إن سعي تركيا للسيطرة على موارد نهري دجلة والفرات لم يكن مجرد مشروع تنموي داخلي، بل ارتبط بأبعاد استراتيجية وسياسية واقتصادية واسعة، خصوصًا في ظل مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP). وفي هذا السياق، حاولت تركيا توظيف هذا المشروع كورقة ضغط على دول المصب، ولاسيما العراق، من خلال التحكم بكميات المياه المتدفقة.

وفي محاولة لدفع مخاطر شح المياه وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن السياسات المائية التركية، سعى العراق إلى اتباع مجموعة من الإجراءات، تمثلت في إقامة السدود والخزانات داخل أراضيه، وتحسين إدارة الموارد المائية، فضلاً عن اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية للتوصل إلى اتفاقيات عادلة تضمن حصته المائية وفق مبادئ القانون الدولي. إلا أن هذه الجهود واجهت تحديات كبيرة، أبرزها غياب اتفاقيات ملزمة بين الدول المتشاطئة، واستمرار تركيا في تبني مفهومها الخاص للأنهار الدولية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة المائية في العراق.

منذ سبعينيات القرن العشرين، شرعت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف بـ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، الذي يُعد من أضخم المشاريع المائية في المنطقة. يمتد المشروع على مساحة (73,863 كم²)، أي ما يعادل نحو 10% من مساحة تركيا، ويتضمن إنشاء 22 سدًا (17 على الفرات و5 على دجلة) إضافة إلى 19 محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية، واستمر إنجازه حتى عام 2017.

وقد أثار المشروع مخاوف العراق بشأن انخفاض الإطلاقات المائية. وفي 18 كانون الثاني 1990، صرّح الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال بأن الحديث عن صراع مائي مع العراق رؤية خاطئة، مؤكدًا أن تركيا لا ترغب في الدخول بصراعات مع جيرانها.

ومن المشاريع المثيرة للجدل كذلك سد إليسو، الذي يُعد من أخطر المشاريع على العراق لقربه من الحدود العراقية، وقد بررت تركيا إنشاؤه لأغراض توليد الطاقة وتنظيم الإطلاقات الصيفية.[23]

2- التغير المناخي

يقع العراق ضمن المنطقة الجافة وشبه الجافة، ويتميز مناخه بارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار، إضافة إلى بعده النسبي عن المسطحات المائية المؤثرة مناخيًا. وقد أدى التغير المناخي إلى انخفاض معدلات الهطول وارتفاع معدلات التبخر، ما ساهم في تفاقم مشكلة التصحر وتدهور الموارد المائية.

كما أن انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، بالتزامن مع رمي المخلفات الصناعية والصحية، أدى إلى زيادة نسب التلوث وتهديد التنوع الإحيائي في الأنظمة المائية العراقية.[24]

3- عدم الالتزام بالاتفاقيات الثنائية والدولية

شهدت العلاقات العراقية–التركية توقيع عدد من الاتفاقيات المنظمة لتقاسم المياه، منها:

معاهدة أنقرة 1926

المعاهدة الفرنسية–البريطانية 1920

معاهدة لوزان 1923

معاهدة الصداقة وحسن الجوار 1946

بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني في أنقرة 1980

إلا أن هذه الاتفاقيات لم تحدد حصصًا رقمية واضحة، مما أوجد ثغرات قانونية استندت إليها تركيا في إدارة المياه باعتبارها موردًا سياديًا. وقد صرحت الحكومة التركية خلال افتتاح سد أتاتورك بأن مياه دجلة والفرات موارد وطنية تركية، وهو ما اعتبره العراق إخلالًا بمبدأ تقاسم الأنهار الدولية.[25]

4- زيادة الطلب على المياه

أدت الزيادة السكانية في كل من العراق وتركيا إلى ارتفاع الطلب على المياه لأغراض الشرب والزراعة وتوليد الطاقة. ففي العراق، تتركز الزراعة في المناطق الجنوبية المعتمدة على مياه دجلة والفرات، مما يجعل أي انخفاض في الإطلاقات المائية سببًا مباشرًا لتراجع الإنتاج الزراعي وزيادة الفقر والبطالة. وفي المقابل، تسعى تركيا لتوسيع مشاريعها الزراعية والطاقة الكهرومائية، مما يزيد من حدة التنافس المائي[26].

ثالثا : الآثار المترتبة على انخفاض حصة العراق المائية .

1- في مجال الزراعة..

وتعتبر أزمة المياه في العراق من أخطر التحديات التي تواجه القطاع الزراعي والأمن الغذائي، إذ تمثل المياه الأساس الأساسي للإنتاج الزراعي في بلد اعتمد تاريخيا على نظام الري النهري المعتمد على نهري دجلة والفرات. وأدى الانخفاض المستمر في كميات المياه المتدفقة إلى العراق، نتيجة السياسات المائية لدول المنبع، وخاصة تركيا، فضلا عن التغير المناخي وسوء الإدارة الداخلية للموارد المائية، إلى خلل واضح بين العرض والطلب على المياه، مما كان له تأثير مباشر على الإنتاج الزراعي وقدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. تُعرف أزمة المياه بأنها عجز في الميزان المائي ينشأ عندما تتجاوز الاحتياجات المائية الموارد المتاحة[27]. وهذا هو الوضع الذي عانى منه العراق بشكل متزايد في العقود الأخيرة، حيث انخفض نصيب الفرد من المياه بشكل كبير مقارنة بالمعدلات العالمية[28]. وأدى هذا التراجع إلى انخفاض المساحات المزروعة، خاصة في المناطق التي تعتمد على الري السياحي، حيث أجبر نقص المياه المتوفرة الجهات الحكومية على تقنين استخدام المياه الزراعية، مما أدى إلى انخفاض الخطط الزراعية الموسمية. وتشير الدراسات إلى أن شح المياه في منطقة الفرات الأوسط أدى إلى تراجع واضح في النشاط الزراعي نتيجة الاعتماد الكبير على المياه السطحية التي بدأت تعاني من انخفاض كمياتها وتقلبات في تصريفها، وهو ما انعكس على إنتاجية المحاصيل الزراعية الأساسية[29]. كما أدى انخفاض تدفقات المياه إلى تدهور نوعية المياه، حيث زادت ملوحة التربة نتيجة انخفاض كمية المياه العذبة القادرة على غسل الأملاح، مما تسبب في تراجع خصوبة الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجيتها. ولا يقتصر تأثير أزمة المياه على تقليص المساحات الزراعية فقط، بل يمتد إلى جودة الإنتاج الزراعي، حيث أجبر نقص المياه المزارعين على التخلي عن زراعة المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، مثل الأرز، والتحول إلى المحاصيل التي تستهلك كميات أقل من المياه، مما أثر على التنوع الزراعي وحجم الإنتاج الإجمالي. وأدى تدهور نوعية المياه، خاصة في المناطق الجنوبية، إلى ضعف الإنتاج الزراعي نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة والتلوث، وهو ما أكدته الدراسات التي أشارت إلى تباين نوعية مياه نهر الفرات وارتفاع نسبة الأملاح والعناصر الكيميائية

فيه، مما يؤثر سلباً على التربة الزراعية والإنتاج النباتي. من ناحية أخرى، أدى تراجع الموارد المائية إلى تفاقم ظاهرة التصحر في العراق، حيث أدى انخفاض الغطاء النباتي نتيجة قلة المياه إلى زيادة تعرض التربة للتعرية والتعرية، مما ساهم في اتساع المساحة المتدهورة وغير الصالحة للزراعة. تشير الدراسات إلى أن انخفاض الموارد المائية وزيادة ملوحة التربة ساهما بشكل كبير في اتساع ظاهرة التصحر في العراق، مما يشكل تهديدا مباشرا للأمن الغذائي، كما يؤدي إلى تقلص الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ويحد من القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي. وعلى مستوى الأمن الغذائي، تمثل أزمة المياه أحد أهم العوامل التي أدت إلى تراجع قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، حيث أدى تراجع الإنتاج الزراعي إلى زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج. أشارت الدراسات إلى أن نقص الموارد المائية في العراق أثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي، حيث أدى إلى انخفاض الإنتاج المحلي وزيادة الفجوة الغذائية، مما يجعل العراق أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية الدولية[30]. ويشكل اعتماد العراق على الواردات لتلبية احتياجاته الغذائية عبئا على الميزان التجاري ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلاد. إضافة إلى ذلك، أدت أزمة المياه أيضاً إلى تراجع الإنتاج الحيواني، إذ يعتمد هذا القطاع بشكل غير مباشر على توفر المياه من خلال تأثيرها على إنتاج الأعلاف الطبيعية والزراعية. ومع تراجع الإنتاج الزراعي، تنخفض كميات الأعلاف المتوفرة، ما يؤدي إلى انخفاض أعداد الماشية وتراجع إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، مما يزيد من حدة المشكلة الغذائية في البلاد. وأدى تدهور القطاع الزراعي نتيجة أزمة المياه إلى آثار اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، حيث دفع العديد من المزارعين إلى ترك أراضيهم والهجرة إلى المدن بسبب عدم قدرتهم على مواصلة النشاط الزراعي، مما أدى إلى زيادة الضغط على المدن من حيث الخدمات والبنية التحتية وفرص العمل. ويؤدي هذا التحول إلى خلل في التوازن بين الريف والحضر، ويزيد من معدلات البطالة والفقر، ويؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي في البلاد. ومن هنا، فمن الواضح أن أزمة المياه في العراق لا تمثل مجرد مشكلة بيئية أو فنية، بل هي قضية استراتيجية شاملة تؤثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأبرزها الزراعة والأمن الغذائي. إن استمرار تراجع الموارد المائية دون إيجاد حلول مستدامة سيؤدي إلى تفاقم الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على الخارج، مما يهدد الأمن الوطني العراقي. ولذلك فإن معالجة هذه الأزمة تتطلب اعتماد سياسات مائية وزراعية متكاملة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية، وتطوير أساليب الري الحديثة، وتعزيز التعاون الإقليمي مع دول المنبع لضمان حصول العراق على حصص عادلة من المياه، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في البلاد". "وتعتبر أزمة المياه في العراق من أخطر التحديات التي تواجه القطاع الزراعي والأمن الغذائي، إذ تمثل المياه الأساس الأساسي للإنتاج الزراعي في بلد اعتمد تاريخيا على نظام الري النهري المعتمد على نهري دجلة والفرات. وأدى الانخفاض المستمر في كميات المياه المتدفقة إلى العراق، نتيجة السياسات المائية لدول المنبع، وخاصة تركيا، فضلا عن التغير المناخي وسوء الإدارة الداخلية للموارد المائية، إلى خلل واضح بين العرض والطلب على المياه، مما كان له تأثير مباشر على الإنتاج الزراعي وقدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. تُعرف أزمة المياه بأنها عجز في الميزان المائي ينشأ عندما تتجاوز الاحتياجات المائية الموارد المتاحة. وهذا هو الوضع الذي عانى منه العراق بشكل متزايد في العقود الأخيرة، حيث انخفض نصيب الفرد من المياه بشكل كبير مقارنة بالمعدلات العالمية[31]. وأدى هذا التراجع إلى انخفاض المساحات المزروعة، خاصة في المناطق التي تعتمد على الري السياحي، حيث أجبر نقص المياه المتوفرة الجهات الحكومية على تقنين استخدام المياه الزراعية، مما أدى إلى انخفاض الخطط الزراعية الموسمية. وتشير الدراسات إلى أن شح المياه في منطقة الفرات الأوسط أدى إلى تراجع واضح في النشاط الزراعي نتيجة الاعتماد الكبير على

المياه السطحية التي بدأت تعاني من انخفاض كمياتها وتقلبات في تصريفها، وهو ما انعكس على إنتاجية المحاصيل الزراعية الأساسية. كما أدى انخفاض تدفقات المياه إلى تدهور نوعية المياه، حيث زادت ملوحة التربة نتيجة انخفاض كمية المياه العذبة القادرة على غسل الأملاح، مما تسبب في تراجع خصوبة الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجيتها. ولا يقتصر تأثير أزمة المياه على تقليص المساحات الزراعية فقط، بل يمتد إلى جودة الإنتاج الزراعي، حيث أجبر نقص المياه المزارعين على التخلي عن زراعة المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، مثل الأرز، والتحول إلى المحاصيل التي تستهلك كميات أقل من المياه، مما أثر على التنوع الزراعي وحجم الإنتاج الإجمالي. وأدى تدهور نوعية المياه، خاصة في المناطق الجنوبية، إلى ضعف الإنتاج الزراعي نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة والتلوث، وهو ما أكدته الدراسات التي أشارت إلى تباين نوعية مياه نهر الفرات وارتفاع نسبة الأملاح والعناصر الكيميائية فيه، مما يؤثر سلباً على التربة الزراعية والإنتاج النباتي. من ناحية أخرى، أدى تراجع الموارد المائية إلى تفاقم ظاهرة التصحر في العراق، حيث أدى انخفاض الغطاء النباتي نتيجة قلة المياه إلى زيادة تعرض التربة للتعرية والتعرية، مما ساهم في اتساع المساحة المتدهورة وغير الصالحة للزراعة. تشير الدراسات إلى أن انخفاض الموارد المائية وزيادة ملوحة التربة ساهما بشكل كبير في اتساع ظاهرة التصحر في العراق، مما يشكل تهديدا مباشرا للأمن الغذائي، كما يؤدي إلى تقلص الأراضي الصالحة للزراعة ويحد من القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي. وعلى مستوى الأمن الغذائي، تمثل أزمة المياه أحد أهم العوامل التي أدت إلى تراجع قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، حيث أدى تراجع الإنتاج الزراعي إلى زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج. أشارت الدراسات إلى أن نقص الموارد المائية في العراق أثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي، حيث أدى إلى انخفاض الإنتاج المحلي وزيادة الفجوة الغذائية، مما يجعل العراق أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية الدولي. ويشكل اعتماد العراق على الواردات لتلبية احتياجاته الغذائية عبئا على الميزان التجاري ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلاد. إضافة إلى ذلك، أدت أزمة المياه أيضاً إلى تراجع الإنتاج الحيواني، إذ يعتمد هذا القطاع بشكل غير مباشر على توفر المياه من خلال تأثيرها على إنتاج الأعلاف الطبيعية والزراعية. ومع تراجع الإنتاج الزراعي، تنخفض كميات الأعلاف المتوفرة، ما يؤدي إلى انخفاض أعداد الماشية وتراجع إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، مما يزيد من حدة المشكلة الغذائية في البلاد. وأدى تدهور القطاع الزراعي نتيجة أزمة المياه إلى آثار اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، حيث دفع العديد من المزارعين إلى ترك أراضيهم والهجرة إلى المدن بسبب عدم قدرتهم على مواصلة النشاط الزراعي، مما أدى إلى زيادة الضغط على المدن من حيث الخدمات والبنية التحتية وفرص العمل. ويؤدي هذا التحول إلى خلل في التوازن بين الريف والحضر، ويزيد من معدلات البطالة والفقر، ويؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي في البلاد. ومن هنا، فمن الواضح أن أزمة المياه في العراق لا تمثل مجرد مشكلة بيئية أو فنية، بل هي قضية استراتيجية شاملة تؤثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأبرزها الزراعة والأمن الغذائي. إن استمرار تراجع الموارد المائية دون إيجاد حلول مستدامة سيؤدي إلى تفاقم الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على الخارج، مما يهدد الأمن الوطني العراقي. ولذلك فإن معالجة هذه الأزمة تتطلب اعتماد سياسات مائية وزراعية متكاملة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية، وتطوير أساليب الري الحديثة، وتعزيز التعاون الإقليمي مع دول المنبع لضمان حصول العراق على حصص عادلة من المياه، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في البلاد[32].

2 - الآثار الاجتماعية لأزمة المياه في العراق

تمثل أزمة المياه في العراق أحد أهم العوامل المؤثرة على البنية الاجتماعية للمجتمع، إذ لا تقتصر تداعياتها على الجوانب الاقتصادية والبيئية فقط، بل تمتد لتشمل تحولات اجتماعية عميقة تؤثر على أنماط الاستقرار السكاني، ومستويات المعيشة، والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع العراقي. تعتبر المياه عنصراً أساسياً في استقرار المجتمعات البشرية، خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد بشكل رئيسي على النشاط الزراعي وتربية الماشية كمصدر للدخل. ولذلك فإن أي انخفاض في الموارد المائية ينعكس بشكل مباشر على الظروف الاجتماعية للسكان. أدى الانخفاض المستمر في كميات المياه المتوفرة في العراق خلال السنوات الأخيرة إلى تغيرات ملموسة في أنماط التوطين السكاني، حيث شهدت العديد من المناطق الريفية موجات من النزوح والهجرة الداخلية نحو المدن نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية وفقدان مصادر الدخل المرتبطة بالنشاط الزراعي[33]. وتعد الهجرة الريفية من أبرز الآثار الاجتماعية لأزمة المياه، حيث أدى تراجع الإنتاج الزراعي وتراجع خصوبة الأراضي نتيجة قلة المياه وارتفاع الملوحة إلى فقدان عدد كبير من المزارعين مصادر رزقهم، مما دفعهم إلى ترك أراضيهم والانتقال إلى المدن بحثا عن فرص عمل بديلة. تشير الدراسات إلى أن ظاهرة النزوح الداخلي في العراق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتدهور الموارد المائية، حيث أدى نقص المياه إلى تفاقم الفقر في المناطق الريفية وزيادة معدلات البطالة، مما ساهم في دفع السكان للهجرة نحو المراكز الحضرية[34]. وقد أدى هذا التحول السكاني إلى زيادة الضغط على المدن العراقية، التي تعاني بالفعل من نقص الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء والإسكان، مما أدى إلى ظهور مشاكل حضرية جديدة تتعلق بالاكتظاظ السكاني وارتفاع معدلات البطالة والفقر في المدن. كما ساهمت أزمة المياه في إحداث تغييرات في البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي، حيث أدى تراجع النشاط الزراعي إلى تفكك بعض الأنماط الاجتماعية التقليدية التي كانت تعتمد على التعاون في الأنشطة الزراعية، مثل العمل الجماعي في الري والحصاد. وأدى هذا التراجع إلى إضعاف الروابط الاجتماعية داخل المجتمعات الريفية، حيث أصبح العديد من الأفراد غير قادرين على الاستمرار في ممارسة الأنشطة الزراعية التي كانت أساس التكافل الاجتماعي بينهم. أدت هجرة الشباب من الريف إلى المدن إلى خلل في التركيبة السكانية، حيث أصبحت بعض المناطق الريفية تعاني من نقص في القوى العاملة الزراعية، مما يزيد من صعوبة إنعاش النشاط الزراعي في هذه المناطق[35]. ومن ناحية أخرى، أدت أزمة المياه إلى تفاقم مشاكل الفقر والفجوة الاجتماعية، حيث أن الفئات الفقيرة هي الأكثر تأثرا من غيرها بتراجع الموارد المائية، حيث تعتمد هذه الفئات بشكل رئيسي على الموارد الطبيعية لتأمين احتياجاتها المعيشية. وتشير الدراسات إلى أن تدهور الموارد المائية أدى إلى انخفاض مستويات الدخل في المناطق الريفية وزيادة معدلات الفقر، مما أثر سلباً على مستويات المعيشة وقدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء والتعليم والصحة[36]. ويؤدي ارتفاع تكاليف الحصول على المياه الصالحة للاستخدام، سواء للشرب أو للأغراض الزراعية، إلى زيادة العبء المالي على الأسر ذات الدخل المحدود، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع. إضافة إلى ذلك، فإن لأزمة المياه تأثيرات صحية واجتماعية متداخلة، إذ يؤدي نقص المياه النظيفة إلى تدهور مستوى الخدمات الصحية وانتشار بعض الأمراض المرتبطة بتلوث المياه، مثل الأمراض المعوية والجلدية. ويؤثر تراجع نوعية المياه نتيجة ارتفاع مستويات الملوحة والتلوث على الصحة العامة للسكان، مما ينعكس على قدرتهم على العمل والإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل غير مباشر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر. أشارت بعض الدراسات إلى أن تدهور نوعية المياه في العراق يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الصحة العامة، خاصة في المناطق الجنوبية التي

تعاني من ارتفاع معدلات التلوث والملوحة[37]. كما تؤدي أزمة المياه إلى ظهور توترات اجتماعية وصراعات محلية على الموارد المائية، حيث تزداد المنافسة بين الأفراد والمجتمعات المحلية على استخدام المياه، خاصة في المناطق التي تعاني من شح شديد في الموارد المائية. وقد تظهر هذه التوترات على شكل خلافات بين المزارعين على حصص المياه أو بين المناطق المختلفة حول أولوية الاستخدام، مما قد يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية وتهديد الاستقرار المحلي. وتشير الدراسات إلى أن ندرة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، يمكن أن تكون عاملا محفزا للصراعات الاجتماعية إذا لم تتم إدارتها بشكل عادل ومنظم. ومن ناحية أخرى، تؤثر أزمة المياه أيضًا على دور المرأة داخل المجتمع، حيث تتحمل المرأة في العديد من المناطق الريفية مسؤولية تأمين المياه للاستخدام المنزلي، ومع تراجع الموارد المائية، تزداد الأعباء الملقاة على عاتقها سواء على مستوى الوقت أو الجهد المبذول في الحصول على المياه. كما يؤدي تراجع النشاط الزراعي إلى تقليص فرص العمل المتاحة للمرأة في القطاع الزراعي، مما يؤثر على دورها الاقتصادي داخل الأسرة ويزيد من معدلات الفقر بين النساء في المناطق الريفية. في ضوء ما سبق، يتضح أن أزمة المياه في العراق تمثل تحديا اجتماعيا معقدا يتجاوز كونها مشكلة بيئية أو اقتصادية، إذ تؤدي إلى تحولات عميقة في البنية الاجتماعية للمجتمع، بما في ذلك الهجرة الداخلية، وتفاقم الفقر، وظهور الصراعات المحلية، وتدهور الأوضاع الصحية، وتغير الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع. لذا فإن معالجة هذه الأزمة تتطلب تبني سياسات شاملة لا تقتصر على الجوانب الفنية لإدارة المياه، بل تشمل الأبعاد الاجتماعية أيضا، من خلال دعم المجتمعات الريفية وتوفير الفرص.", "العمل على تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز العدالة في توزيع الموارد المائية بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة في العراق[38].

3-الآثار السياسية لأزمة المياه في العراق

تمثل أزمة المياه في العراق إحدى أبرز القضايا الاستراتيجية ذات الأبعاد السياسية المعقدة، إذ تجاوزت كونها مشكلة بيئية أو اقتصادية لتصبح قضية سيادية تمس الأمن القومي للدولة، وذلك لارتباطها المباشر بمصادر المياه العابرة للحدود، خاصة نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من خارج الأراضي العراقية. هذا الواقع الجغرافي وضع العراق في موقع الدولة المتلقية للمياه، ما يضعه في موقف تفاوضي ضعيف نسبياً مقارنة بدول المنبع، وهو ما انعكس بوضوح على طبيعة العلاقات السياسية بين العراق وكل من تركيا وإيران، حيث أصبحت المياه أداة ضغط سياسي تستخدم لتحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز البعد البيئي للتأثير على القرار السياسي العراقي[39]. وفي هذا السياق، برزت أزمة المياه كأحد أهم ملفات السياسة الخارجية العراقية، إذ تتطلب إدارة هذا الملف الدخول في مفاوضات معقدة مع دول الجوار لضمان الحصول على حصص مائية عادلة. لكن هذه المفاوضات غالبا ما تواجه تحديات كبيرة نتيجة تباين المصالح الوطنية بين الدول التي تتقاسم أحواض المياه، فضلا عن غياب الاتفاقيات الملزمة التي تنظم التقاسم العادل للمياه. وقد أدى هذا الوضع إلى استمرار الخلافات بين العراق وتركيا بشكل خاص، حيث نفذت تركيا عدداً من مشاريع المياه الكبرى ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول، مما أدى إلى انخفاض كميات المياه المتدفقة إلى العراق، مما أثر بشكل مباشر على الوضع المائي والاقتصادي في البلاد[40]. كما ساهمت أزمة المياه في إضعاف قدرة العراق التفاوضية على المستوى الإقليمي، إذ يعتمد بشكل كبير على حسن نية دول المنبع لإطلاق كميات كافية من المياه، في ظل غياب أدوات الضغط الفعالة التي يمكنه استخدامها لتحقيق مصالحه المائية. وأشار عدد من الباحثين إلى أن ضعف

السياسة المائية العراقية وغياب استراتيجية واضحة لإدارة هذا الملف على المستوى الدولي ساهم في تفاقم الأزمة، إذ لم يتمكن العراق من استثمار موقعه الجيوسياسي بشكل كافٍ لتعزيز موقفه التفاوضي. من ناحية أخرى، فإن لأزمة المياه تداعيات واضحة على الاستقرار السياسي الداخلي، حيث تؤدي شح المياه إلى زيادة الضغوط على الحكومة نتيجة زيادة مطالبة المواطنين بتحسين الخدمات الأساسية، وأبرزها توفير المياه الصالحة للشرب والري. وتشهد بعض المحافظات العراقية، خاصة الجنوب، احتجاجات شعبية مرتبطة بتدهور ونقص نوعية المياه، كما حدث في محافظة البصرة خلال السنوات الأخيرة، حيث تحولت مشكلة المياه إلى قضية سياسية أثرت على العلاقة بين المواطن والدولة. وتؤدي مثل هذه الأزمات إلى تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يهدد الاستقرار السياسي ويؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. إضافة إلى ذلك فإن أزمة المياه قد تؤدي إلى ظهور صراعات سياسية داخلية تتعلق بتوزيع الموارد المائية بين المحافظات، حيث تسعى كل منطقة للحصول على أكبر قدر ممكن من المياه لتلبية احتياجاتها الزراعية والسكانية. وقد يؤدي غياب الإدارة الفعالة والعادلة لتوزيع المياه إلى تفاقم هذه الصراعات، مما يؤثر سلباً على وحدة صنع القرار السياسي داخل الدولة. كما تفرض هذه التحديات على الحكومة العراقية ضرورة تحقيق التوازن الدقيق بين مختلف المناطق، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً في ظل محدودية الموارد المائية المتوفرة[41]. وعلى المستوى الدولي، تعزز أزمة المياه أهمية دبلوماسية المياه كأداة أساسية في السياسة الخارجية العراقية، حيث يجب على العراق الانخراط في مفاوضات إقليمية ودولية تهدف إلى تنظيم استخدام الموارد المائية المشتركة وفقا لمبادئ القانون الدولي، مثل مبدأ الاستخدام العادل والمعقول وعدم الإضرار بالدول الأخرى. لكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إرادة سياسية قوية واستراتيجية واضحة تعتمد على توظيف العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار لتحقيق مصالح العراق المائية[42]. إن تزايد حدة أزمة المياه قد يدفع العراق للبحث عن تحالفات إقليمية جديدة أو تعزيز علاقاته مع القوى الدولية الكبرى لدعم موقفه بشأن ملف المياه، وهو ما يعكس البعد الجيوسياسي لهذه القضية. ولم تعد المياه مجرد مورد طبيعي، بل أصبحت عنصر قوة في العلاقات الدولية، حيث يمكن استخدامها كأداة لتحقيق النفوذ السياسي أو الضغط على الدول الأخرى. وفي هذا السياق فإن استمرار أزمة المياه دون حلول فعالة قد يؤدي إلى زيادة التوترات الإقليمية وتهديد الاستقرار في المنطقة بشكل عام. من ناحية أخرى، تفرض أزمة المياه على صانع القرار العراقي ضرورة إعادة النظر في السياسات الداخلية المتعلقة بإدارة الموارد المائية، من خلال تطوير التشريعات والمؤسسات المعنية بالمياه، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المائية، والحد من الهدر. كما يساهم تبني سياسات مائية مستدامة في تقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز الاستقلال السياسي للدولة، وهو عنصر أساسي في تحقيق الأمن القومي. في ضوء ما سبق، يتضح أن أزمة المياه في العراق تمثل قضية سياسية بامتياز، فهي مرتبطة بعلاقات العراق الإقليمية والدولية[43]، وتؤثر على استقراره الداخلي، وتفرض تحديات كبيرة على صاحب القرار في إدارة هذا الملف الحيوي. ولذلك فإن التعامل مع هذه الأزمة يتطلب تبني رؤية استراتيجية شاملة تجمع بين الدبلوماسية الفعالة والإدارة الرشيدة للموارد المائية، مما يساهم في تحقيق الأمن المائي وتعزيز الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في العراق[44].

4-الآثار الاقتصادية لأزمة المياه في العراق

تعتبر أزمة المياه في العراق من أبرز التحديات التي تؤثر بشكل مباشر وعميق على البنية الاقتصادية للبلاد، حيث يرتبط النشاط الاقتصادي في العراق، وخاصة في قطاعاته الإنتاجية،

ارتباطا وثيقا بتوفر الموارد المائية سواء في الزراعة أو الصناعة أو حتى في قطاع الطاقة. وقد أدى الانخفاض المستمر في كميات المياه المتوفرة إلى اختلالات واضحة في هذه القطاعات، مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي العام وأضعف قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق التنمية المستدامة. يمثل الماء عنصرا أساسيا في عملية الإنتاج، وأي نقص فيه يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف، مما يشكل عبئا إضافيا على الاقتصاد الوطني[45]. ويعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بأزمة المياه، بسبب اعتماده المباشر على الموارد المائية. وأدى انخفاض كميات المياه إلى انخفاض المساحات المزروعة وانخفاض إنتاجية المحاصيل، مما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. تشير الدراسات إلى أن شح المياه أدى إلى تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي، نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف الري، مما أدى إلى إضعاف الجدوى الاقتصادية للعديد من الأنشطة الزراعية[46]. وأدى تراجع الإنتاج المحلي من المحاصيل الغذائية إلى زيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي، مما يضغط على الميزان التجاري ويزيد من استنزاف العملة الصعبة. ومن ناحية أخرى، تؤثر أزمة المياه بشكل غير مباشر على القطاع الصناعي، حيث تعتمد العديد من الصناعات على المياه في عمليات الإنتاج، مثل الصناعات الغذائية والبتروكيماوية والطوب. وأدى نقص المياه إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذه الصناعات نتيجة الحاجة إلى توفير مصادر بديلة للمياه أو معالجة المياه الملوثة، مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الداخلية والخارجية[47]. ويؤدي تدهور نوعية المياه نتيجة ارتفاع مستويات الملوحة والتلوث إلى زيادة تكاليف صيانة المعدات الصناعية، مما يشكل عبئا إضافيا على المنشآت الصناعية. كما أن لأزمة المياه تأثيرات واضحة على قطاع الطاقة، إذ تعتمد بعض محطات توليد الكهرباء في العراق على المياه في عمليات التبريد، إضافة إلى تأثيرها على إنتاج الطاقة الكهرومائية. ومع انخفاض منسوب المياه في الأنهار، تتراجع كفاءة هذه المحطات، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج الكهرباء وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية الأكثر تكلفة، وهو ما ينعكس على الإنفاق الحكومي ويزيد من عجز الموازنة العامة[48]. إضافة إلى ذلك، تؤدي أزمة المياه إلى زيادة معدلات البطالة، خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها بشكل أساسي على الزراعة. ومع تراجع النشاط الزراعي نتيجة نقص المياه، يفقد العديد من العاملين في هذا القطاع مصادر دخلهم، مما يدفعهم للبحث عن فرص عمل. وفي قطاعات أخرى قد لا تستوعب هذا العدد من العاملين، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر. ويؤدي هذا التحول أيضًا إلى زيادة الضغط على القطاع الحضري، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية في المدن[49]. ومن ناحية أخرى فإن تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي نتيجة أزمة المياه يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية سواء من خلال الضرائب أو من خلال عائدات التصدير، مما يؤثر على قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية[50]. ويؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي على استيراد الغذاء وتوفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء، إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة، مما يحد من قدرتها على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية. كما تؤثر أزمة المياه على الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث يعد توفر المياه أحد العوامل الأساسية التي تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتعتبر المناطق التي تعاني من شح المياه أقل جاذبية للاستثمارات، خاصة في القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على المياه، مما يؤدي إلى تراجع فرص التنمية الاقتصادية في هذه المناطق. أشارت الدراسات إلى أن نقص الموارد المائية يعد من أبرز العوائق التي تواجه الاستثمار في العراق، إذ يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي أزمة المياه إلى تدهور البيئة الاقتصادية بشكل عام، حيث تؤثر على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحد من إمكانات النمو. ومع استمرار تراجع الموارد المائية، تتزايد التحديات التي تواجه الاقتصاد

العراقي، مما يتطلب اعتماد سياسات اقتصادية ومائية متكاملة تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام المياه، وتطوير تقنيات الري الحديثة، وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال دعم الإنتاج المحلي. في ضوء ما سبق، يتضح أن أزمة المياه في العراق تمثل تحدياً اقتصادياً كبيراً يؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية ويحد من قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، فإن معالجة هذه الأزمة تتطلب اعتماد استراتيجية شاملة تجمع بين الإدارة الرشيدة للموارد المائية، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للسكان[51].

الاقتراحات الموضوعة لحل ازمة المياه بين العراق _تركيا

تطوير إدارة الموارد المائية داخليًا عن طريق تحديث تقنيات الري وتقليل الهدر.

تعزيز التعاون الدولي لتحقيق إدارة مستدامة وعادلة للمياه.

وبذلك يمكن تحويل المياه من مشكلة إلى مجال للتعاون الدولي بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

اولا :تطوير تقنيات إدارة المياه في العراق

يُعد تطوير تقنيات إدارة الموارد المائية من القضايا الأساسية في العراق، نظراً لطبيعة المناخ السائد الشبه الجاف واعتماده الكبير على المياه السطحية. اذ كان الهدف الرئيس لمشاريع المياه خلال العقود الماضية يتمثل في تنظيم تدفق المياه بين العراق وتركيا للحد من مخاطر الفيضانات، وتوليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن دعم النشاط الزراعي ولاسيما الزراعة الديمية في المناطق التي يتوافر فيها هطول مطري مناسب.

كما وتتركز الزراعة الديمية بشكل أكبر في المنطقة الشمالية ، اذ تتوفر كميات أمطار أفضل مقارنة ببقية المناطق العراقية . أما في الوسط والجنوب ، فإن الاعتماد يكون بصورة رئيسة على المياه السطحية, المتمثلة بنهري دجلة والفرات، اذ يشكلان العمود الفقري لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية، ولا سيما القطاع الزراعي.

وفي ظل التحديات البيئية التي يواجهها العراق، تبرز مشكلة اخرى وهي مشكلة التصحر بوصفها من أخطر المشكلات التي تهدد الموارد الأرضية. إذ تبلغ مساحة الكثبان الرملية والمناطق الرملية نحو (6) ملايين دونم، في حين تصل مساحة الأراضي المهددة بالتصحر إلى نحو (238) ألف كيلومتر مربع، أي ما يعادل (54.7%) من إجمالي مساحة العراق[52].

وعليه، فإن تطوير تقنيات إدارة المياه يُعد ضرورة ملحّة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية، وتقليل الهدر، وتعزيز استدامة التنمية الزراعية والبيئية في البلاد.

ثانيا : تقنيات إدارة المياه والتعاون الإقليمي

تبلغ المساحة الكلية للعراق نحو (435) ألف كيلومتر مربع، وهي مساحة قابلة لزيادة معدلات التدهور في حال عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة باعتماد تقنيات الري الحديثة في الزراعة، مثل الري

بـالتنقيط والـرش. إذ إن أسـلوب الـري السـطحي التقليـدي يسـتهلك كميـات كبيـرة مـن الميـاه تفـوق حاجـة النبـات الفعليـة، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى ارتفـاع ملوحـة التربـة، وتراجـع خصـوبتها، وانخفـاض الإنتاجيـة الزراعية.

فـي المقابـل، تسـهم تقنيـات الـري الحديثـة فـي رفـع كفـاءة اسـتخدام الميـاه وتقليـل الفواقـد المائيـة بنسـبة قـد تصـل إلـى (55%)، كمـا تـنعكس إيجابـاً علـى زيـادة الإنتاجيـة الزراعيـة بنسـبة تتـراوح بـين (42–55%)، نتيجة إيصال المياه بصورة منتظمة ومباشرة إلى جذور النبات، وتقليل التبخر والتسرب.

ثالثا : التعاون الإقليمي لمواجهة أزمات المياه

يشـكل نهـرا دجلـة والفـرات المصـدرين الرئيسـين للميـاه فـي العـراق، إذ يسـهمان بنسـبة تتـراوح بـين (93–98%) مـن إجمـالي المـوارد المائيـة، فـي حـين لا تتجـاوز مسـاهمة الميـاه الجوفيـة نسـبة (2–7%) فقط.

وقـد شـهدت إيـرادات النهـرين انخفاضـاً ملحوظـاً خـلال العقـود الأخيـرة؛ فوفقـاً لبيانـات وزارة المـوارد المائيـة، تراجـع معـدل إيـراد نهـر دجلـة مـن نحـو (66) مليـار متـر مكعـب فـي بدايـة سـبعينيات القـرن الماضـي إلـى حـوالي (28) مليـار متـر مكعـب عـام 2015، كمـا انخفـض إيـراد نهـر الفـرات مـن (30) مليار متر مكعب إلى نحو (8) مليارات متر مكعب خلال المدة نفسها.

وتـرتبط المشـكلات المائيـة بـين العـراق ودول الجـوار بشـكل أساسـي بنهـر الفـرات، نظـراً لعـدم وجـود منابعـه داخـل الأراضـي العراقيـة، ممـا يزيـد مـن حساسـية الموقـف المـائي، خاصـة مـع تزايـد الطلـب علـى الميـاه فـي كـل مـن العـراق وسـوريا وتركيـا، بحيـث يفـوق حجـم الطلـب الـوارد المـائي المتـاح بنسـبة لا تقـل عـن (50%). كمـا أن قيـام بعـض دول المنبـع بـالتحكم فـي تـدفق الميـاه الداخلـة إلـى العـراق، واستخدامها كورقة ضغط سياسية دون مراعاة حقوقه المائية، يزيد من تعقيد الأزمة.

فعلـى سـبيل المثـال، وعلـى الـرغم مـن قيـام إيـران بعقـد اتفاقيـات مشـتركة مـع بعـض الـدول التـي تتقاسـم معهـا أنهـاراً دوليـة، مثـل أذربيجـان وتركمانسـتان وباكسـتان وأفغانسـتان، بهـدف الإدارة المشـتركة لتلـك المـوارد، فإنهـا لـم تبـرم اتفاقيـة مماثلـة لإدارة الأنهـار المشـتركة مـع العـراق، الأمـر الـذي انعكـس سـلباً على استقرار الإمدادات المائية الواصلة إليه.

وعليـه، فـإن معالجـة أزمـة الميـاه فـي العـراق تتطلـب الجمـع بـين تطـوير الإدارة الداخليـة للمـوارد المائيـة، وتعزيـز التعـاون الإقليمـي القـائم علـى مبـادئ القـانون الـدولي للأنهـار المشـتركة، بمـا يضـمن تحقيق الأمن المائي والاستدامة البيئية[53].

الاستنتاجات

١. يتبـين أن العلاقـات الجيوسياسـية بـين العـراق وتركيـا تتسـم بالتعقيـد والتـداخل، نتيجـة ارتباطهـا بعوامل تاريخية وجغرافية واستراتيجية متعددة.
٢. تُعـد قضـية الميـاه، خاصـة نهـري دجلـة والفـرات، مـن أبـرز العوامـل المـؤثرة فـي طبيعـة العلاقـة بين البلدين، حيث تمثل مصدر توتر دائم بسبب اختلاف المصالح.
٣. تعتمـد تركيـا سياسـة مائيـة قائمـة علـى اسـتثمار موارهـا داخـل حـدودها، فـي حـين يواجـه العـراق تحديات كبيرة نتيجة تناقص الواردات المائية.
٤. أظهـر البحـث أن غيـاب اتفاقيـات ملزمـة وواضـحة بـين البلـدين سـاهم فـي تفـاقم الخلافـات وعـدم استقرار التعاون المائي.

٥. يعاني العراق من ضعف في إدارة ملفه المائي داخليًا، مما يزيد من تأثير السياسات الخارجية عليه.
٦. يتضح أن استمرار الوضع الحالي قد يؤدي إلى أزمات بيئية وزراعية واقتصادية خطيرة في العراق.

التوصيات

١. ضرورة سعي العراق إلى إبرام اتفاقيات قانونية ملزمة مع تركيا تضمن حقوقه المائية وفق قواعد القانون الدولي.
٢. تفعيل الدبلوماسية المائية من خلال الحوار المستمر واللجوء إلى المنظمات الدولية عند الحاجة.
٣. تحسين إدارة الموارد المائية داخل العراق عبر تقليل الهدر وتطوير أساليب الري الحديثة.
٤. تعزيز التعاون الإقليمي بين دول حوضي دجلة والفرات لتحقيق إدارة مشتركة ومستدامة للمياه.
٥. الاستثمار في مشاريع الخزن المائي وبناء السدود لمعالجة النقص في الموارد.
٦. دعم البحث العلمي في مجال المياه لمواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالتغير المناخي.
٧. توعية المجتمع بأهمية ترشيد استهلاك المياه لضمان استدامتها للأجيال القادمة.

الخاتمة

تُظهر النتائج أن أزمة المياه في العراق لم تعد مجرد مشكلة خدمية أو ظرف طارئ، بل تحولت إلى تحدٍ يمسّ ركائز الأمن الوطني بأبعاده البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالتغيرات المناخية المتسارعة، وتراجع الإيرادات المائية العابرة للحدود، وضعف كفاءة الإدارة الداخلية للموارد، جميعها عوامل تفاعلت لتضع البلاد أمام معادلة مائية حرجة تتطلب استجابة استراتيجية شاملة تتجاوز الحلول التقليدية.

إن استمرار الاتجاهات الحالية دون تدخل حاسم قد يقود إلى تفاقم العجز المائي خلال العقود المقبلة، بما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي وخطط التنمية المستدامة. وقد حذرت العديد من الدراسات المستقبلية من احتمالية انخفاض كبير في تدفقات نهري دجلة والفرات بحلول عام 2040، وهو ما قد يفرض تحولات قسرية في أنماط الاستخدام الزراعي والصناعي والحضري للمياه، وربما يعيد رسم أولويات السياسات العامة في الدولة.

وعليه، فإن معالجة الأزمة تستلزم تبني إطار وطني متكامل لإدارة الموارد المائية قائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة، والكفاءة الاقتصادية، والاستدامة البيئية. ويشمل ذلك إصلاح المنظومة التشريعية بما يضمن تنظيم الاستهلاك وترسيخ ثقافة التسعير الرشيد للمياه، وتفعيل أدوات الرقابة والمتابعة، فضلاً عن إعادة هيكلة البنية التحتية المائية وتقليل نسب الضائعات في شبكات النقل والري.

كما تؤكد الدراسة أهمية الاستثمار في الحلول التكنولوجية الحديثة، ومنها تقنيات الطاقة الشمسية العائمة فوق المسطحات المائية، التي تمثل خياراً استراتيجياً مزدوج الأثر من خلال تقليل معدلات التبخر المرتفعة، وتعزيز إنتاج الطاقة النظيفة في آنٍ واحد. إن إدماج مثل هذه التقنيات ضمن

السياسات المائية يعكس توجهاً نحو إدارة تكاملية للموارد بما يعزز كفاءة الاستخدام ويخفض الضغوط المستقبلية على النظام البيئي.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن مستقبل الأمن المائي في العراق يرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى قدرة الدولة على الانتقال من إدارة الأزمة إلى إدارة المخاطر بعقلية استشرافية بعيدة المدى، تُعلي المصلحة الوطنية، وتؤسس لشراكة فاعلة بين الحكومة والمجتمع، لضمان استدامة المورد المائي بوصفه أساساً للحياة والتنمية والسيادة الوطنية.

وفي المحصلة النهائية، فإن أزمة المياه في العراق تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة على إدارة مواردها الاستراتيجية في ظل بيئة إقليمية ومناخية معقدة.

فالماء لم يعد مورداً طبيعياً فحسب، بل أصبح عنصراً محورياً في معادلة الاستقرار والسيادة والتنمية.

ومن ثمّ، فإن أي تأخير في تبني إصلاحات هيكلية عميقة قد يضاعف كلفة المعالجة مستقبلاً، في حين أن المبادرة اليوم برؤية علمية مدروسة وإرادة سياسية صلبة كفيلتان بتحويل التحدي إلى فرصة لإعادة بناء منظومة مائية أكثر كفاءة وعدالة واستدامة بما يضمن حق الأجيال الحاضرة والقادمة في مورد هو أساس الحياة وعماد الدولة الحديثة.

المصادر

1-منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية وأثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 45، 2010، ص 22.

2-حسين عليوي عيشون، المتغيرات الداخلية وأثرها في العلاقات العراقية التركية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 21، 2014، ص 118.

3-أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2009، ص 54.

4-المصدر نفسه، ص 61.

5-عبد الجبار عبد الله، الجغرافية السياسية للعراق، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1989، ص 73.

6-وديان حيدر نشمي، المعاهدة العراقية التركية 1946، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 9، 2015، ص 95.

7-أحمد نوري النعيمي، مصدر سابق، ص 88.

عبد المنعم المشاط، النظرية السياسية في العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985، ص 203.

8-حسين عليوي عيشون، مصدر سابق، ص 126.

9-أثير منذر بندر، العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا بعد 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد 7، 2013، ص 144.

10-حامد ربيع، الجغرافية السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1984، ص 214.

11-منى حسين عبيد، مصدر سابق، ص 34.

12-أحمد نوري النعيمي، مصدر سابق، ص 132.

13-أثير منذر بندر، مصدر سابق، ص 152.

14-حسين عليوي عيشون، مصدر سابق، ص 139.

15-أثير منذر بندر، ,مصدر سابق ,ص 140.

16-حسين عليوي عيشون، مصدر سابق ,ص 132.

17-منى حسين عبيد، مصدر سابق ,ص 36.

18-أحمد نوري النعيمي، مصدر سابق ، ص148.

19-حامد ربيع، مصدر سابق، ص 221.

20-عبد المنعم المشاط، النظرية السياسية في العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 198 ص 214

21- سندس سرحان أحمد،السياسة المائية التركية تجاه العراق ، مجلة المنصور ،عدد2012،35،ص5

22- المصدر نفسه 7

23- عبد الرزاق حمزة عبد الله، أزمة المياه في العراق، التحديات واشكالية الحلول ,مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد2024 ،العدد99،ص8.

24-المصدر نفسة ،ص10.

25- عباس سعدون رفعت؛ سليم قاطع علي. السياسة المائية التركية تجاه العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 80 ،ص12

26- أحمد نوري النعيمي، مصدر سابق ،ص149

27- عباس سعدون رفعت ، مصدر سابق ص 80

28-ظلال جواد كاظم وآخرون، مشكلة شحة المياه السطحية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في محافظة النجف، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2015، ص 3.

29- عدنان عودة الطائي، شح المياه لمنطقة الفرات الأوسط وأثرها على الواقع الزراعي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، 2023. ص،8

30- سهير جواد كاظم، دراسة نوعية مياه نهر الفرات داخل الأراضي العراقية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، 2023، ص 12.

31- عمر عبد الله عفتان، قلة الموارد المائية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، 2023، ص 50.

32- المصدر نفسه، ص 55.

33-ظلال جواد كاظم وآخرون، مشكلة شحة المياه السطحية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في محافظة النجف، مصدر سابق ، ص 7.

34- عمر عبد الله عفتان، قلة الموارد المائية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق، القانونية ، مصدر سابق ,ص 60.

35- عدنان عودة الطائي، شح المياه في منطقة الفرات الأوسط وأثرها على الواقع الزراعي، مصدر سابق ، ص 9.

36- المصدر نفسه، ص 11.

37- سهير جواد كاظم، دراسة نوعية مياه نهر الفرات داخل الأراضي العراقية، مجلة واسط للعلوم مصدر سابق ، ص 15.

38- أحمد عبد القادر أحمد، الأمن المائي العربي: التحديات والاستراتيجيات، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 130.

39-أحمد عبد القادر أحمد ,المصدر نفسة ، ص 85.

40- علي حسين عبيد، السياسة المائية التركية وأثرها على العراق، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، 2018، ص 40.

41- عبد الأمير عبد الله، إدارة الموارد المائية في العراق: التحديات والحلول، وزارة الموارد المائية العراقية، 2014، ص 22.

42- عمر عبد الله عفتان، قلة الموارد المائية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق، جامعة ديالى، 2023، ص 65.

43- عدنان عودة الطائي، شح المياه في منطقة الفرات الأوسط وأثرها على الواقع الزراعي، جامعة واسط، 2023، ص 13.

44- أحمد عبد القادر أحمد، مصدر سابق، ص 120.

45-عبد الأمير عبد الله، مصدر سابق، ص 30.

46- عدنان عودة الطائي، مصدر سابق ، ص 15.

47- عمر عبد الله عفتان، مصدر سابق ، ص 70.

48- أحمد عبد القادر أحمد، مصدر سابق، ص 140.

49- ظلال جواد كاظم وآخرون، مصدر سابق ، 2015، ص 12.

50- المصدر نفسه، ص 14.

51- عبد الأمير عبد الله، مصدر سابق، ص 45.

52- عدنان عطية محمد , مصدر سابق ،ص8

53-عبد الرزاق حمزة عبد الله ،مصدر سابق ،ص 15.